

مکتبۃ البیہقیقوۃ طباطبائی

ع ۱۵۰/ع
۶۸۰۷۶

علی بن حوسنی کاتب زکریا خان آغا
ریستانی الس



بنیاد محقق طباطبائی
نسخه ع ۱۵۰/ع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

استوعبت بالنظر هذه الرسالة الكريمة فوجدت ان مؤلفها
العلامة ادام الله ايامه قد احسن فيها ايجاد واستوعب الموضوع بكل وسعه
في ذلك الجهد والاجتهاد .

ولكن مع ذلك كله خالني اراه حسب الظروف الحاضرة وابتلانا
بالتأزعين عن الدين من المسلمين فضلا عن غيرهم من المشركين والملحدون ان يتبعوا
هذه الرسالة كالجوهرة المصونة ولا ينبغي نشرها بل ربما لا يجوز خوف ان
يمسك بها بعض من في قلبه مرض ويقول ان مثل هذا العالم في هذا العصر
يقول بالنقص ويبرهن ان جميع العلماء المتقدمين يقولون به فيعود الوهن على
كتابنا العزيز ونقع فيما زرعنا منه ولا يلتفتون الى خصوصيات ما قال الله الله
هذا رأي ورأيه محترم والله المستد للفتواب
حرره

محمد بن الكاشف
القطاء

مكتبة المحقق طباطبائي



بنیاد محقق طباطبائی
نسخه ١٥٠/ع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أنزل هذا القرآن اماماً للبشر يهتدى بسننه المقتدون
 وجعله هدى للناس يهتدى بهداه المهتدون لا يأتية الباطل من بين يديه
 ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد لطفه على خلقه ثم الصلوة والسلام على من أنزل
 عليه هذا الذكر والتور الذي فيه دواء القلوب وشفاء الصدور وروح اليقظة والفرقان
 الكافل للرجح الانسان والدال للمراتد الاحسان الهيا لهم من الخالق المتان سيدنا وسيد
 المرسلين ونبينا وخاتم النبيين المحمود الاحمد ابي القاسم محمد امين الله على وعبه وعراة امره
 ورتجان كلامه ومستودع علمه وعلى آله الائمة المعصومين وأوصيائه المنصورين المنصورين
 وعترته المقرونين بالكتاب المبين وها الجمال الممدودان والثقلان المبروكان اللذان
 لا يفترقان حتى يردا حوض رسول الرحمن صلوة متواليه متواصله بملوك الحسينان في
 الجنان ونزول المسبيين الى النيران

وبعد

ان اول كتاب ينظر فيه المسلم البالغ فحدا المميز هو كتاب الله العزيز وهو
 كتاب الإسلام اللازم على كل مسلم بعد الشهادتين الاقرار بانه كتابه فلا بد له قبل معرفة
 كل كتاب معرفة سننه ومثنه حتى يرسخ في عقيدته صحته وصدوره ويستريح في صدره
 معناه ومدلوله وحد جرى بين القدماء بحث في موضوع خارج عن هذا الكتاب الكريم
 غير مؤثر بثبوته أو عدمه فيه شيئاً ولا مورث لإخلاف في العمل ولا التزم بالاعتقاد

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّم اللطيف في نفي التّريف
 عن تبيين التّوفيق للآثار
 القرآن الشريف
 تأليف
 الشيخ آقا بزرك الطهراني
 مؤلف الذريعة

حقيقته وعلوه عليه

علي بن موسى البغيفي

تستخرج بل كان بحثهم فيه لكشف الحقائق الواقعة فيهم التي يدين بها القوم من الرافضة وكان
 فيهم من لم يرفق قوة النظر وحلّة الذهن ولم يعرف من الدقائق العلمية والنكات النظرية
 حديث الأظواهر وروايات بلاد رايه فكان يعمل بكل ما سمى حديثاً أو رواية كالحسوية العامية
 وقد سناخ الباحثون في إطلاق الموضوع فتوهم منه الساءه أو تجاوزوا استعمال بعض
 الألفاظ بقربينة معهودة في الخطاب فعمل على طاهر الحقيقة لا المجاز فاشتبه بذلك ما لا أصل
 له أصل بين الأنام من وقوع الخلاف في كتاب الإسلام فانتم بعض الكفار فرصة
 التعريف بأنكم قائلون في كتابكم بوقوع التحريف فاستغنت عن له حافظ في ارقام هذا
 الألفاظ بأمثلة هذا الطيف في اثبات عدم الخلاف فيه ونفي ما ادعى من التحريف
 راجعاً من الكرم القادر اقاله رلات عبده العائر واماطة عيوب إلهانه القاصر حتى لا
 يكتبه الناظر ون فيه بالكيل الطيف ويعترون عنه بالفتنة اللطيف في نفي التحريف
 عن القرآن الشريف

أول ما كتب في الإسلام هو القرآن الشريف

أول كتاب كتب في الإسلام هو آيات كتاب الله الملك العالم حيث انهما منزلت
 مجموعة مكتوبة بقلم القدرة في الألواح والصحف كسائر الكتب السماوية بل كان نزوله
 البليغ من عند رب العالمين بتوسط أمين الوحي الى قلب سيد المرسلين صلى الله
 عليه وآله منجماً متفرقاً منذ يوم بعث صلى الله عليه وآله ورسوله الى ان قبض للإيقان من
 جميع أهل السير والتواريخ على أنه صلى الله عليه وآله ورسوله انما صدع بالقرآن الكريم

وبلغها الى الأمة في سني نبوته لا قبلها وكان ابلاغه مستمداً جاعداً فنزل الوحي اليه
 مرة بعد اخرى في أوقات مختلفة وأحوال متفرقة وأماكن متباعدة وان كان هذا
 النزول التدريجي التبليغي الشريعي المعبر عنه بالتنزيل مسبقاً بنزول دفعي
 تعليمي شريف خاص بحضرة النبوة قبل أن يؤمر بالبليغ ويعبر عنه بالانزال لشهادة
 آية شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن وأنا أنزلناه في ليلة القدر وأنا أنزلناه في ليلة
 مباركة وغيرها من الآيات الكريمة ودلالة الأخبار الصحيحة على نزول القرآن عليه
 جملة في ليلة القدر وليس تشريفه بتعليم القرآن ونزوله عليه دفعة الا كشرافه
 بتعليم سائر العلوم الموهوبة اللدنية الربانية التي ما حام حول سني منه ولا
 قرّبه فرد من أفراد البشر فهو كسائر البشر يخرجون من بطون امتهام لا يعلمون
 شيئاً لكنه كان منهيّاً عن البليغ به قبل نزول الوحي التبليغي بصرح قوله
 تعالى ولا تعجل بالقرآن قبل أن يقضى اليك وحيه فكان لا يبلغ الا بعد ما ينزل الوحي
 اليه ولما كان صلى الله عليه وآله ورسوله أمياً لا يكتب فكان يكتبه الآيات
 أو الآيات في مجلس الوحي التبليغي على من حضرته من الأصحاب ويكتبها كتاب
 الوحي من أملائه على ما كان حاضراً عندهم من الصحف والحريرو والمفاتيح والخفاف
 والمرقاع والأكثاف والأديم والعسب والأقناب وتجمع تلك الأجزاء عند النبي
 صلى الله عليه وآله ورسوله وكانت محفوظة في داره وجمع آخر من الأصحاب كانوا
 اذا نليت عليهم الآيات يودعونها في وعاء صدهورهم ويثبتونها على صحائف قلوبهم باجتهادهم

غير نظر والصحيح خذوا من الآيات التي لا تصح كالحق

الله تعالى من فوق الحافظة المظريّة وكانوا يتقرّبون الى الله تعالى في تلاوة آياته في أطراف الليل والنهار وفي بقلهمها سائر المسلمين لتنتشر في الأقطار كانوا من بين الأصحاب من الأجلّة وملقبين بالقرآءة متفانين في حفظ الآيات كلاً أو بعضاً قتيلاً أو كثيراً حسب تقطوت الإستعدادات وشمول التوفيق والعناية وانتشرت الآيات كذلك بين المسلمين حتى تواترت في عصر النبي الأمين صلى الله عليه وآله وسلم ولما انقطع الوحي بارتحاله وخيف عيناغ بعض القرآن بانفصاله جمعت عين تلك الجزاء المنفصلة والآيات المنزلة المكتوبة والحفوظة بلا زيادة ولا تخريف ولا ترتيب وجعلت بين الدفتين على الترتيب الباقي عين ذلك الجمع والترتيب الى اليوم وهو كتاب الا المنصرف اليه الإطلاق والمنتشر في الآفاق وهو كتاب التّين والوحي المبين الذي لا يأتى ما باطل من بين يديه ولا خلفه تنزىل من رب العالمين

القرآن كتاب الإسلام

الا وهذا المجموع هو عين كتاب الله المنزل بإملاء النبي المرسل صلى الله عليه وآله وسلم وان كان ما كتبه أولاً أو من جمعه مصحفاً والموضوع الأحكام ووظائف فريدها شرفاً وهو المعجز الباقي المحفوظ الى يوم الدين والمختم العظيم الشأن عند جميع فرق المسلمين وقد اتفقت كلمتهم على ان كل واحدة من الآيات الشريفة المستورة بين الدفتين وحي الرّوح الأمين الى قلب سيّد المرسلين

وخرج عن تنبيه الشريفة بإسلافة فكتبه كتاب الوحي ووعاه اخرون الى ان جمع كذلك وليس بين دفتيه شيء غير الوحي الإلهي لا سورة ولا آية بل ولا جملة واحدة ذات إجاز وان من ادعى وجود شيء من ذلك بين الدفتين فهو مدافع لصريح القرآن ومنك لضروري الدّنيا وخارج عن رتبة المسلمين كما انفقت كلمتهم على ان الأحكام الشريفة الخاتمة ثابتة للقرآن المعلوم قرآنيته لنا بالتواتر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وانّه ليس الا هذا الموجود بين الدفتين وما ذكر في الأضداد الأحاد انه منقوص من القرآن فلا يتصف بالقرآنية ولا يرتب عليه أحكامه عند جميع فرق المسلمين الموجودين حتى القائلين بوقوع النقص على غير آيات الأحكام على سبيل الإجمال كما يأتي تفصيله

من كتب الوحي وجمعه

كتاب الوحي كانوا بشرًا بلا خلاف نعم الخلاف واقع لأهل السير في عهدتهم وبصيرين أشتياصهم ولكنهم مع ذلك متفقون على ان علي بن أبي طالب عليهما السلام كان أحدهم بل أولهم فالخلاف انما هو في غيره قال الصلّامة للعتري ابن أبي الحديد ما لفظه والذي عليه المحققون من أهل السير ان الوحي كان يكتبه علي بن زيد بن أرقم وان حنظلة بن الربيع ومعاوية بن أبي سفيان كانا يكتبان له صلى الله عليه وآله وسلم بالملوك ودؤساء القبائل وبما تفاق فرق المسلمين

على ان علي بن ابي طالب عليه السلام كان يكتب الوحي وقد جمع القرآن عقب
وفاة النبي ص كياتي وكان هو امير المؤمنين و امام المسلمين وخليفة رسول رب
العلمين باتفاق جميع الأمة فلا ضير في خلاف اهل السير فمن عناه وهو القائل
انه ليست آية من القرآن الا ترا بينها رسول الله ص وعلمي تاويلها والقائل سلوني
عن القرآن اخبركم عن آياته في نزلت واين نزلت والقائل انه ما نزلت في القرآن آية الا وقد
علمت اين نزلت وفي نزلت وفي اي شيء نزلت وفي سهل نزلت أم في جبل الا غير
ذلك من كلمات الشريفة التي اورد بعضها العلامة السيوطي في الإتيان في ذيل
عنوان التتبع الثمانين في طبقات المفسرين

بداؤ جمع القرآن الشريف

المفترع به في كلمات اهل السير ان القرآن لم يكن في عهد رسول الله ص مجموعاً بين النبيين
وسواك الترتيب المشهور في اليوم وما كان في موضع واحد مرسوماً ولا بالمصنف مرسوماً بل
الجمع كذلك كان بعد رحلته صلى الله عليه وآله ورسامه روى العلامة السيوطي
في كتاب الإتيان عن زيد بن ثابت انه قال قبض النبي صلى الله عليه وآله ورسامه
ولم يكن القرآن جمع في شيء وحكى في الإتيان أيضاً تعليل ابي سليمان محمد الخطابي المتوفى
سنة ٣٨٨ هـ جمع النبي ص القرآن في حياته بقوله اعلم بجمع رسول الله صلى الله عليه
وآله ورسام القرآن في المصحف لما كان يرتقبه من ورودنا نسخ لبعض أحكامه أو تلاوته

القول وقد كان القرآن كتب كله في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
لكن غير مجموع في موضع واحد ولا مرتب السور وحكم السيوطي فيه ايضاً قوله
الصلاة ابن حجر ان القرآن كان في الأدب والعصب قبل ان يجمع ثم في عهد ابي بكر جمع
في المصحف كما دلت عليه الأخبار الصريحة المتأدفة انهم
وروى أبو الفرج ابن الجوزي في كتابه نقد العلم والعلماء عن زيد بن ثابت انه قال
للسنين حين امراه بجمع القرآن كيف تفعلان شيئاً لم يفعله رسول الله صلى الله
عليه وسلم الا غير ذلك من كلماتهم الصريحة في ان الجمع كذلك كان بعد عصره صلى
الله عليه وآله وان اختلفت في انه في عصر ابي بكر اوعثمان لكن الكل متفق على
علم الجمع في موضع واحد في عصره صلى الله عليه وآله

حفاظ القرآن

وأما بعض الأخبار التي فيها نسبة جمع القرآن الي بعض الأصحاب رجالاً
ونساً وفي عهد النبي صلى الله عليه وآله وان بعضهم اكمل ما عنده بعد رحلته صلى الله
عليه وآله فالظاهر الذي هو المراد من جمع القرآن هو جمع القرآن في خزائنه الحفظ واحضار
جميعه في وعاء الصدر والقلبة فيه عن ظهر القلب لا جمعهم للقرآن بالتدوين والكتابة
وجعله في الحفظ غير العلماء عن هؤلاء الجامعين المذكورين في ذلك الأخبار بالحفاظ
فترى العلامة السيوطي في الإتيان بقوله التتبع العشر في معرفة حفاظ القرآن

لا يخفى صدق الشئ في الشئين

و كذب على الامام على عليه السلام

صريحاً كما يدل عليه ما في بصائر الدرجات الآتي ذكره

ورواته ثم ما أورد في ذيل هذا العنوان الآتيك الأخبار المشار إليها وفيها تعدد جامع القرآن من الرجال والنساء في عهد النبي صلى الله عليه وبعثهم أهل ما عنده بعد رحلته صلى الله عليه وآله فحل جمعهم القرآن على الجمع في الحفظ وقبر عنهم بالحفاظ وهو إطلاق شائع ودأب في الأخبار فترى أن الشعبي يقول إن أبا بكر وعمر وعلياً وثلاثة لم يجمعوا القرآن مرياً عدم حفظهم له في صدورهم كما أن الشعبي في رواية أخرى يخلف بالله أنه دخل حفرته وما حفظ القرآن رواهما ابن قتيبة عن الشعبي كما في الصحاح ص ١٧

لا يخفى صدق الشئ في الشئين
و كذب على الامام على عليه السلام
صريحاً كما يدل عليه ما في بصائر الدرجات الآتي ذكره

بالمجملته ارادة الحفظ من الجمع تظهر جملة من الأخبار ومنها ما في كتاب بصائر الدرجات بأسناده إلى أبي جعفر الباقر عليه السلام في حديث آخره وما جمع القرآن وما حفظه كما أنزل الله تعالى الأعمش بن أبي طالب عليه السلام والأئمة من بعده عليهم السلام فلما دمج الجمع هنا الحفظ الذي جعله عطف تفسيره فإن الأئمة من بعده ما كانوا جامع القرآن إلا بهذا المعنى لا الجمع التديوين والكتابه في محل واحد ومنها ما رواه الخوارزمي في مناقبه عن علي بن رباح أنه قال جمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم علي بن أبي طالب وأبي بكر بن كعب فان الأخبار المستفيضه من العامة والخامسة مصرحه بأن جمع أمير المؤمنين عليه السلام وتدوينه للقرآن إنما كان بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وعقيب وفاته وبعد الفلح عن تجهيزه فالمد من جمعه في عهد هو جمعه في الحفظ الذي أنكره ابن قتيبة برواية الشعبي كما رواه من رواه ابن أسننه في الصحاح وقد أخرجهما التسيوي في الإتيان وحكم بصحتها عن محمد بن سيرين قال مات أبو بكر ولم يجمع القرآن وقيل عمر ولم يجمع القرآن فان للمد عدم

حفظهما لجميع القرآن كما صرح به في أخبار آخر وحكاها ابن أسننه أيضاً عن بعض كما يأتي وأما الجمع والتدوين بين الدفتين كذلك فكان في عصر الشيخين ما نقله الأخبار الصحيحة المترادفة كما صرح به الصلابة ابن حجر فيما مر آنفاً ومنها رواية الطبراني بأسناده عن الشعبي قال جمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله ستة من الأنصار زيل بن ثابت وأبو زيد ومعاذ بن جبل وأبو الدرداء وسعد بن عباد وأبي بن كعب وكان جارية بن جارية قد قرئت الآسورة أو سورتين أخرج السوايه في أسد الغابه في ترجمة جارية بن جارية بن جمع و هي متارحه لمعنى الجامع في عهد واته القاري لجمع سورته عن حفظ ولم يكن جارية كذلك فماعد منهم ومنها قول أسنن بن مالك فانه قال مات النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجمع القرآن غير أربعة أبو الدرداء ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت وأبو زيد انرق وهذا الحديث عن أسنن رواه البخاري وحزم المحققون ان مراده الجمع في الحفظ فحفظ الصدور لا التدوين في الكتاب ومع هذا فقد حكى العلامة السبوي في الإتيان ان جماعة من الأئمة استنكروا هذا القول من أسنن لا سيما على أامة الحضر الموقوف صدقه على ان يكون أسنن مدركاً لجميع القراء من الصحابة الكثيرين المنتشرين في أطراف البلاد وقد أخبرهم واحد منهم بأنه ما كل جمع القرآن في عهد صلى الله عليه وسلم وأدراك الجميع كذلك مما يحكم العادة بعصاهم وقد وجهوا حديث أسنن بتوجيهات ودفع القافني الباقي إلى هذا التكرار عن أسنن بثمانية وجوه ذكرها في الإتيان سبعة منها مثبتة على كون المراد الجمع في الحفظ وواحد على جمع الكتابه وهي أردا الوجوه لصراحة كلمات أهل السير في عدم

تحقق هذا الجمع التدويني في موضع واحد في عهد صحابى الشعلية وآله وسلم

أول تدوين القرآن

لا أكمل الله تعالى الدين وأتم القرآن المبين قبض إليه رسوله الأمين صلى الله عليه
من وآله وبعد ارتحالهم وخراج أمير المؤمنين عليه السلام عن تجهيزه ودفنه استنقل حسب
وصيته بجمع القرآن وتدوينه عن تلك الأجزاء المكتوبة المنفصلة التي كانت جملتها
مجمعة عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكتب جميع ما أنزل عليه قرآنا على ما أراه
الله وعلّمه رسول الله صلى الله عليه وآله آياه من ترتيب نزول الآيات بحروفها
وحدودها وحدود السور كما أنزل إليه وكان ذلك عقب وفات النبي ﷺ بإتفاق
الروايات من الخاصة والعامة

منها ما أخرجه ابن أبي داود كما حكاها العلامة السيوطي في الإتقان بما لفظه
قال ابن حجر وقد ورد عن عليّ أنه جمع القرآن على ترتيب النزول عقب موت النبي
ﷺ أخرجه ابن أبي داود انتهى وفي الإتقان أيضا حكايته عن محمد بن سيرين بما لفظه
حكى عبد الملك العصامي في سطر النجوم العوالي قول ابن سيرين ثم ذكر قول
ابن سيرين إلى أن قال ابن سيرين ما لفظه أن القرآن كتبه عليّ عليه السلام وتريده ولو أصيب
ذلك الكتاب يوجد فيه عام كثير انتهى

وروى أحمد بن فارس في فقه اللغة المطبوع الموسوم بالقصاصي ص ١٧٠ عن السري

عن عبد خير أنه أقسم أمير المؤمنين عليه السلام عند وفات النبي صلى الله
عليه وآله الأبيض على ظهره رداً حتى يجمع القرآن فجلس في بيته حتى جمع
القرآن فهو أول مصحف جمع فيه القرآن جمعه من قلبه وكان عند آل جعفر انتهى
فهذا أول جمع الآيات القرآن الشريف والجامع هو أمير المؤمنين عليه السلام
جمعا بالباشرة عقب موت النبي صلى الله عليه وآله على ترتيبه وترتيب نزوله
بالإتفاق

ما استقر من المصاحف

جمع القرآن بعد عهد الرسول صلى الله عليه وآله أيضا جمع من الصحابة على
غير ترتيب النزول الذي جمعه عليه أمير المؤمنين عليه السلام وسموا المجموع من الآيات
الشريفة الإلهية بالمصحف ويتقددهم بقدرت المصاحف

فهذا الجمع الموجود اليوم على الترتيب المشهور بين الدفتين الذي جمعه
الصحابة الشهير أبو خزيمة زيد بن ثابت بن الضحالك الأنصاري المولود قبل الهجرة بأحدى
عشر سنة وكان عمره عند وفات النبي ﷺ إحدى وعشرين سنة وتوفي في خمس وأربعين
من الهجرة وكان بدأ جمعه في عصر السنين بعد ما كتب القتل يوم اليمامة سنة ٤٥ هـ
ربيع الأول في حملة القرآن وخيف ضياع بعضه وقد أمراه بالجمع وهو الشرفا فيه
فجمع الآيات الإلهية المكتوبات في الصحف والمفاتيح المنقوشة عند المسلمين والمخفوة
في صدور القراء المسلمة قرآنها عند جميع المسلمين حتى لم يعثر من فرد من أقلهم

ولو في آية واحدة من تلك الآيات انزلت من القرآن ٢٨
 ومنها جمع ابي عبد الرحمن ابن مسعود الصحابي المشهور عبد الله بن مسعود ابن
 قافل بن حبيب الهذلي المتوفى عن نحو سبع وستين من العرف في سنة اثنتين و
 ثلاثين من الهجرة وكان جمعه مخالفا للترتيب لجمع زيد بن ثابت
 ومنها جمع سيده لقرآن ابي بن كعب بن قيس الخزازي الانصاري الصحابي المشهور
 الذي كان قبل اسلامه جبراً من اجداد اليهود وبعد اسلامه صار من كتاب الوحي
 ومات في سنة احدى وعشرين من الهجرة وكان ترتيبه ايضا مخالفاً لترتيب زيد وابن
 مسعود واشتركت هذه الثلاثة في عدم ترتيبها على الترتيب الذي هو ترتيب امير المؤمنين
 عليه السلام كما اشتركت الجميع في اطلاق المصحف فيقال مصحف امير المؤمنين ومصحف
 زيد ومصحف ابن مسعود ومصحف ابي بن كعب

وحدة حقيقة المصاحف

تعدد المصاحف ليس كعدد الانجيل الاربعة المختلفة الحقيقة بل المصاحف
 كلها حقيقة واحدة اختلفت ثوب التعدد بالاعتبار الصرف الذي نشأ من تعدد
 نسخها للجامعين واختلفت نظرها في كيفية ترتيب بعض الآيات والصور واما
 حقيقة المصاحف فهي واحدة حيث انه ليس في كل واحد منها الايمان والآيات المنزلة
 الالهية التي نزلت من عند الواحد بالوحي الواحد بتوسط الامين الواحد الاستسفر

الواحد وكل لا يتعدد الوحي الواحد بتعدد نسخها كما يتبعه في مجلس الوحي كذلك
 لا يتعدد بتعدد جامعيه في موضع واحد بعد كتابته وان بلغ عدد الجامعين
 طابغ وهو اولاء الجامعين للمصاحف الاربعة هم الذين اتفق اهل السير واستفاضت
 الاخبار من العامة والخامسة على انهم باثروا بانفسهم لجمع الآيات الشرعية في مصاحفهم
 على الوصف الذي ذكرناه وكانت لغير هؤلاء مصاحف اخرى مختلفة الترتيب ايضاً
 ما اشتهر امرها كما اشتهر الاربعة وما طالك عهدا حتى احرق جميعها في اوائل عصر عثمان
 الا بعض نسخها كما يأتي وبقي ذكرها في عدة من الاخبار

ذكر سائر المصاحف

فمنها مصحف سالم بن معقل مولى ابي حذيفة المقتول كما في أسد الغابة في
 يوم الامة يعني في حرب مسيعة الكتاب في سنة اثني عشر من الهجرة حكى
 العلامة السيوطي في الايقان عن ابن ابي اسية في كتاب المصاحف عن ابي بريدة قال
 اول من جمع القرآن في مصحف سالم مولى ابي حذيفة اقسام لا يريته يردا حتى يجمعه
 بجمعه ثم اتموا ما يسمونه فقال بعضهم سموه السف قال ذلك تسمية اليهود
 فكرهوه فقال رأيت سله بالجدسة يسمى المصحف فاجتمع رأيهم على ان يسموه بالمصحف
 ونقل السيد الاجل علي بن طاووس في اوخر كتابه سعد السعدي عن ابي جعفر محمد بن منصور
 بن يزيد المقرئ ما لفظه ان القرآن جمعه على عهد ابي بكر زيد بن ثابت وخالفه في ذلك

أبي بن كعب وعبد الله بن مسعود وسالم مولد أبي حذيفة إلى قوله وأخذ عثمان
 مصحف أبي بن كعب وعبد الله بن مسعود وسالم مولد أبي حذيفة ففصلها غسلاً
 وعن الصلاة السنوري^{٢٥} ما علقه أنهم كانوا يكرهون أن يقولوا قرأته عبد الله وقرأته
 سالم وقرأته أبي وقرأته زيد بل يقال فلان يقرأ بوجه كذا
 وفي الإتيان رواية البخاري بأسناده عن النبي صلى الله عليه وآله يقول خذوا القرآن
 من أربعه عبد الله بن مسعود وسالم ومعاذ وأبي بن كعب إلى أن قال البخاري أو السبيعي
 وسالم هو ابن معقل مولد أبي حذيفة وهو من الأضار وغير ذلك مما يظهر منه أنه جمع القرآن
 بعد وفات النبي ص وقبل وقعة اليمامة

ومنها مصحف معاذ بن جبل الأضاري المتوفى سنة ثمان عشر من الهجرة والمعدود في
 بعض الأخبار من الجامعين للقرآن في عهد رسول الله ص لكن مررات المراد منه الجمع في
 الخط لا الجمع في الكتابة المحدث بعد رحلته ص بانقادات أهل السير ولعله جمعه كتابة
 أيضاً قبل موته في سنة وكان يقرأ بعض المسلمين عن مصحفه الذي كان مخالفاً لمصحف
 أبي بن كعب وأما مسعود إلى سنة خمس وعشرين من الهجرة فسمع عثمان وخطب
 الناس كما رواه ابن أبي داود بسنده عن مصعب بن سعد قال سمع عثمان قرأته أبي
 بن كعب وعبد الله بن مسعود ومعاذ بن جبل فخطب الناس ثم قال أما فبعض نبيكم منذ
 خمس عشرة وقد اختلفتم في القرآن إلى آخر كلامه الظاهر في أن المسلمين كانوا يقرؤون عن مصحف
 تظاير هو ولا على اختلافها بل يطلق القرآنة على المصحف أحياناً حكى ابن النديم قول فضل بن
 شاذان ما علقه كان تأليف السنوري في قرآنة أبي بن كعب كذا ثم ذكر ترتيب السنوري

في مصحفه فأطلق القرآنة على المصحف والحسين بن حمدان الخفيري يقول في
 الهداية وجدت في قرآنة عبد الله بن مسعود ومراده مصحفه كما يأتي
 (٥) ومنها مصحف عقبة بن عامر الجهني قال العسقلاني في الإصابة قال أبو سعيد
 بن يونس هو عبد الرحمن بن الإمام يونس المتوفى بمصر سنة المشهور بأبي سعيد^{٣٤٧}
 الصدي في كان عقبة الجهني قارئاً عالمياً بالقرآن والفتوة ففصح اللسان سأل قارئاً
 كاتباً وهو أحد من جمع القرآن قال لا يعني أبو سعيد ورأيت مصحفه بمصر على
 غير تأليف عثمان وفي آخره كتيبه عقبة بن عامر بن عبد الله وقال خليفة بن حبان خليفة
 المتوفى سنة في تاريخه في سنة مات عقبة بن عامر الجهني انتهى ما في الإصابة

(١١) ومنها مصحف خالد بن أبي الهيثاج صاحب علي عليه السلام كما نذكره قريباً
 توفى دواقي المسلمين على كثرتهم وانتشارهم في البلاد وسيتألف الصلابة وسنة
 إهتمامهم بحفظ آيات الله التي يفتنهم ونسرها مما يفتن عادة بتحقيق صحتها وتفريقها ومصاحف
 كثيرة أخرى وتعدد نسخها وانتشارها في البلاد الإسلامية في طول مدة أربعين سنة
 تقريباً من بدو نزول القرآن الشريف إلى حدود سنة خمس وعشرين من الهجرة من
 أوائل عصر عثمان الذي جمع المصاحف في المدينة وأخرها ومنع عن القرآنة في غير المصحف
 الشريف الموجود وقد بقي بعض تلك النسخ مضموناً في أطراف البلاد إلى قرون
 المصاحف الباقية إلى قرون

منها مصحف عبد الله بن مسعود قال الحسين بن محمد الديار بكر في تاريخ

الخسيس ولما بلغ ابن مسعود ان تصاحف محفه وكان له نسخة عند اصحابه
بالكوفة امرهم بحفظها الخ ذكره في جوابه عن مطاع عن عثمان كان في العقبات قال محمد
بن اسحاق السديمي في فهرسه الذي الفه من سنة مائة واربعة مائة مصاحف
ذكر مساجها المصاحف ابن مسعود ليس فيها مصحفين متفقين واكثرها في رق
كثير النسخ وقد رأيت مصحفا كتب منذ نحو مائة سنة فيه فاتحة الكتاب الى اخر
كلامه وترانة الحسين بن حمدان الحفصي الحنبلي المتوفى سنة ٢٥٨ او سنة ٢٤٦ وكانت
ولادته في سنة ٢٦٠ قال في الهياية وجدت في قراءة ابن مسعود الطاهر في انه راي محفه
بل الشيخ رشيد الدين محمد بن علي بن شهر آشوب المتوفى سنة ٥٨٨ قال في مناقبه ما
لقناه الحكي في بغداد رأيت في مصحف ابن مسعود ثمانية مواضع علي عليه السلام
فيظهر بقاءه الى عصره

ومنها مصحف ابي كعب بقى الى عصر فضل بن شاذان القمي المتوفى سنة ٤٤٠ وقد رآه
ثقة من اصحابنا بالبصرة عند محمد بن عبد الملك الانصاري الذي كان يروي عن ابيه عن
الحج وقد خبر ذلك الثقة الفضل بن شاذان ترتيب سورته وحكاية ابن السديمي عن
الفضل بن شاذان في فهرسه مفصلا كما حكى في الفهرس عن الفضل ترتيب السور في مصحف
عبد الله بن مسعود وبين ترتيب المصحفين على ما حكاه ابن السديمي عن الفضل بن شاذان
مخالفة من جهات مع ما اوده السيموطي في الإتيان عن ابن اشته من ترتيبها

ومنها مصحف عقبته بن عامر الجهني المخالف لمصحف عثمان رآه بمصر أبو سعيد
بن يونس الذي مات بمصر في سنة ٣٤٧ كما مر تفصيله

٧
م
ن

ومنها مصحف خالد بن ابي الهيثاج صاحب علي عليه السلام كسبه بخطه وبعث
الى القرن الرابع حتى رآه ابن السديمي كما ذكره في الفهرس منق و قال رأيت في قطر كبير
وهيه بعض الشيعة من أهل الكوفة عند قرب موته لصاحبه السديمي محمد بن الحسين
المعروف بابن ابي بكرة الذي كان يباعا للكتب وله خزانة ما رأيت لاحد مثلها في كثره الى قوله
توفي ابن ابي بكرة وقد مات بعد موته المقطر يجمع ما فيه من التحف والكتابات والخطوط للعلماء
الا هذا المصحف الذي وصل الى ابي عبد الله بن جابر رحمه الله انتهى بالتحفا

يستفاد من مجموع الأختار والسير ان اختلاف تلك المصاحف ما كان في مجرد
ترتيب السور تقديما وتأخيرا فقط فان هذا الاختلاف لا يستأمنه خوف ضياع
القرآن واختلاف الأمة فيه حتى يجب دفعه بحمل جميع النسخ على ترتيب واحد
كما ترى في ديوان واحد يجعل على اغاء فتارة يجعل فصلا على حسب زمان نظرها وانشارها
أولا فاولا واخرى يجعل بترتيب الأنواع كالنزل والتسبيب والمدمج والرتاء وثالثة ترتيب
حروف القوافي بل كان اختلاف المصاحف في ترتيب السور وفي عددها وفي ترتيب بعض
الآيات تقديما وتأخيرا وفي هيات بعض الكلمات والحروف بزيادة او نقص او تعديل
كلمة بأخرى مرادفة او غير مرادفة مع غير المعنى او غير مغيزله ولا شك ان الاختلاف
كذلك انما حدث في المصاحف من قبل الكتاب والمرآة والجامعين والزوات في الدر المنثور
خرجت اخرج عبد بن حميد و محمد بن نصر المروزي في كتاب الصلوة وابن الأثير في المصاحف
كلهم عن محمد بن سيرين ان ابي بكر كان يكتب فاتحة الكتاب والمعوذتين والتهنئة اياك
نقده والتهنئة اياك مستعين ولم يكتب ابن مسعود شيئا منهن وكتب عثمان بن عفان فاتحة

الكتاب والمصنفين وأخرج عبد بن حميد عن إبراهيم قال كان عبد الله لا يكتب فاتحة الكتاب في المصحف وقال لو كتبتها لكتبت في أول كل شيء

وحيث أن القرآن الشريف له وجه واحد من عند الواحد إلى الواحد وتقررت الشيء الواحد بأحاديث متقدمة متخالفة مستحيل عقلا للمصادرة فالقرآن ما نزل إلا على حرف واحد وقراءة واحدة وحديث سبعة أحرف أو وجوه موضوع إلا أن يكون لفظه أو مراده بسبعة وجوه الأنواع من الأوامر والنواهي والتقصص إلى غير ذلك مما شرح في أحاديث كثيرة وأحوال مذكورة في الإتيان كيف ونزول القرآن على أنحاء مختلفة قد نفاه قوله تعالى ولو كان من عند الله لوجدنا فيه اختلافًا فكثير حيث استدل بهما تحقيق الاختلاف فيه على كونه من عند الله فلا شك في أن اختلافات المصاحف ليست من عند الله والنزول من عند الله ليس له إلا وجه متضمن واحد واقعا والقراءة بغير ذلك الوجه قراءة بغير ما أنزل ويجب على كل مسلم تعيين ذلك الوجه المنزلة والقراءة فيه ويجب على رئيس المسلمين التأخذ بكلمته والعالم بخصوصيات القراءة المنزلة أن يبينها ويصيرها لهم صوتا الكتاب الإسلام الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزل من حكيم حميد عن عرضة الفيض ومصدفة الاختفا واختلاف الآتية فيه

المصحف الموجد

أقدم عثمان في أوائل خلافته على تعيين المصحف الموجد اليوم واعلم ما سواه في حدود خمس وعشرين من الهجرة روى ابن أبي داود أنه لما سمع عثمان قراءة أبي بن كعب وعبد الله بن مسعود ومعاذ بن جبل فخطب الناس ثم قال أما قبض ببيكم منذ خمس عشرة سنة وقد اختلفتم في القرآن عزت على

من عند النبي من القرآن نهمه من رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أتاني به إلى آخر كلامه وأدرك عثمان أمر التقيين إلى سائر القراء من الأصحاب فقال في البخاري أنه أمر زيد بن ثابت الذي جمع القرآن أولًا للشيوخ وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام وقال غيره من أهل زيد بن ثابت اثني عشر رجلا من قرظيش والأضبار وقال يا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم اجتمعوا فكتبوا للناس امامًا الخ فجمعوا هؤلاء الأصحاب الآيات والسور ورتبوها على هذا الترتيب المختار لديهم والمستحسن عند جميعهم وسموه بالإمام مارعوا فيه ترتيب سائر المصاحف واعتنوا ببعض ما فيها من السور والآيات لعدم تبوتها عندهم

حكى الصلاة السبعونية في كتاب الإتيان عن الحارث الحاسبى ما لفظه المشهور عند الناس أن جامع القرآن عثمان وليس كذلك إنما جعل عثمان على القراءة بوجه واحد على اختيار وقع بينه وبين من شهد من المهاجرين والأنصار لما حثي الفتنه عندها خالف أهل العراق والشام في حروف القرآن

وحكى أيضا في الإتيان عن القاهني أبي بكر محمد بن الربيع الباقلاني في كتابه الإتيان أن عثمان لم يقصد جمع القرآن كما قصد أبو بكر بل قصد جمع الناس على القراءة الثابتة المعروفة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والضاد غيرها وأخذهم بمصحف لا يقدم فيه ولا تأخير ولا تأويل أثبت مع تنزيل ولا منسوخ تلاوة كتب مثبت رسمه ومفروض قراءته وحفظه الخ

وحكى ايضا قريبا من ذلك عن ابن المتين وغيره كلها في النوع الثامن عشر في جمع القرآن وترتيبه

السبب لتدوين المصحف الموجود

قلت نعم لم يكن عثمان جامعاً للقرآن جمع تدوينه وكتابة في المصحف بالمباشرة كما جمعه امير المؤمنين عليه السلام عقب موت النبي صلى الله عليه وآله وابي وابن مسعود ولكن عثمان جمعه تسبيبا وامر الزيد بن ثابت ومن معه فيجوز اطلاق الجامع عليه بناء على الجواز في الاسناد في بنى المدينة الاثير ومن هذا الباب يجوز اسناد جمع القرآن الى ابي بكر فانه بعد وفاة الائمة في سنة اثني عشرة من الهجرة امر زيد بن ثابت او رضه بعد منه استجازة زيد عنه فيكون مسيبا لجمعه واما جمع القراءين مباشرة فما صدر عنه بالإتفاق وكذا جمع القرآن في الحفظ ما حصل له وللاعر

قال العلامة السيوطي في الإيقان اخرج ابن اسنن في المصاحف بسند صحيح عن محمد بن سيرين قال مات أبو بكر ولم يجمع القرآن وقيل عمر ولم يجمع القرآن قال ابن اسنن قال بعضهم يعني لم يقرأ جميع القرآن حفظا وذاك هو جمع المصاحف

أقول اي الذي وقع بعده موتها في عصر عثمان عن جمع المصاحف واعلامها وهذا مبني على أن يقرأ بجمع بصيغة المجرول ويрад من لفظ القرآن وهو مفرد معنى الجمع يعني المصاحف وهذا الإطلاق غير معروف فالظاهر الاول وكون يجمع بصيغة المعلوم ^٧ ويظهر عدم حفظها للقرآن من اخبار اخر انما استشهد بهذا الموجود بغير اخرى

الذنين بمصحف عثمان لانه مما وقع عليه اختيار عثمان وزيد بن ثابت ومن معه من اصحاب الجامعين له كما مر عن البخاري والمجاسبي والهاقالي وغيرهم وفي رواية اخبار اخرى انهم اخذوا ما جمعه زيد بن ثابت في الصحف اولاً وكان عند ابي بكر ثم عمر ثم حفصه والصحف الاخرى المتفرقة عنده سائر المسلمين وانبتوا منها في هذا المصحف ما وقع عليه اختيارهم بانه القراءة الثابتة عندهم عن النبي صلى الله عليه وآله مرتباً على هذا الترتيب المستحسن عند جميعهم ثم حمل عثمان المسلمين على القراءة في هذا المصحف الواحد والقراء غيره من المصاحف المختلفة التي جمع ما صدر عليها وأخرتها كما في البخاري وغيره وفي بعض الاخبار انها بلغت اربعين الفاً

قد ظهر ان هذا الجمع كان بمرث القراء وسائر الصحابة الموجودين ومراقبتهم وقد اتفقت كلمة الجمع البالغ عدتهم على التواتر على ان كل واحد من هذه الآيات الشريفة وحجج الهي منزله خارج من بين تنايا سيد المرسلين صلى الله عليه وآله وما انكر احد من الاصحاب على اكثرهم قرآنية احدى هذه الآيات بل قرروها جميعاً وكذلك الأئمة المعصومين صلوات الله عليهم فأمروا بالقراءة فيه وعرض الاخبار عليه والاعتماد منه والإعراض عما لا يتواتر منه ورتبوا جميع أحكام القرآن على خصوص ما جمع في هذا المصحف الشريف المتواتر دون غيره فانه هذا المجموع من الآيات الشريفة مع قطع النظر عن جامعها أي رجل كان وأي صفة له وأي كيفية الجمعة وفي أي عصر جمع بل نفس تلك الآيات الجامعة بهذا الوجود فيما بين الذنين هو القرآن الشريف المتواتر عن النبي والأئمة عليهم السلام الموضوع لما قرره من الأحكام والتكاليف والتخصيص

بجزية المفضيلة والكرامة والشريف وهو كتاب الاسام التي لاياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد بلا زيادة مالم ين بقران سورة أو آية أو جملة ذات إجماع فيه ولا فيصحة ما هو قرآن بغيره بعينه سورة أو آية في الخارج عنه وذلك كالماتققت عليه كلمة جميع فرق المسلمين وصار ضروري الدنيا فلا شيء من غير القرآن داخلين دفتيه لتواتر قرانته جميع ما بيننا من النبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام ولا شيء مما ألحق بالقرآن وهو خارج عن ما بيننا قرانا للصلوات وتواتره وعدم شموله احكام القرآن للموجود في خارج الدفتين بانفاق جميع الأمة من الخاصة والعامة ولو كان ما في الخارج عن الدفتين قرانا لشبه حكمه بالضرورة كما كان يقول به بعض من كان في الأعصار الأول من الحشوية العالمين بكل خبر والقائلين بنبوت القرانية بغير التواتر وقد نقرضوا وعدم مذهبهم وظهر فساد طريقهم والحمد لله .

ظهر الله لاختلاف بين جميع فرق الاسلام في كتابهم الموسوم بالقران الشريف لاموضوعا ولا حكما فان موضوع الأحكام الشرعية عند الجميع هو الموجود فيما ثابتة بين الدفتين وجميع الأحكام ثابتة له لا لغيره وما ألحق أحد من المسلمين بكلمة القرآن الشريف شيئا من الأشياء المنكرة أو غيرها مما هو مذكور في بعض الأخبار من طرق الأئمة المعول به للحشوية ولا الحق به في الأحكام أحد بعد إقرضهم مدى الأعصار والأعوام وأما الخلاف في المسئلة المشهورة بتخرجه الكتاب فليس المراد به ما هو ظاهر اللفظين أو لا وليس هو خلافا في هذا القرآن الشريف الموضوع للأحكام ولا في حكمه ثانيا بل الخلاف في تلك المسئلة إنما هو في موضوع

آخر وهو المعبر عنه بالباقي ويقال الله هل نزلت من الوحي الإلهي قرانا على رسوله صلى الله عليه وآله سورة ما أو آية ما لا يعرفها بعينها وهي في هذا المصنف غير مسطورة وعن أئمتنا مستورة وعند أهلها مذخورة أو ما نزل عليه صلى الله عليه وآله ولو آية ما غير هذا الموجود بين الدفتين والنفي والاثبات متوجهاً إلى الباقي الغير الموجود عندنا فهذا الموجود ليس محل الخلاف في شيء والله بجميع آياته وحيه الهية منزل قرانا بل إنما الخلاف في نزول غيره وعدمه ولما إن نزول غيره مع عدم وجود الغير في هذا المجموع ملازم لصديق وقوع التنقيص عن الجامعين له فنصبر عن نزول الغير بوقوع التنقيص في عنوان هذا الخلاف والله هل وقع تنقيص ما عنهم من الوحي الإلهي أم لا

نعم التفسير المشهور عن هذا العنوان أي التنقيص الإجمالي بالتحريف الظاهري عرفا في التفسير والتبديل مع إضافته إلى الكتاب الظاهر في هذا القرآن الشريف غير سديد لأنه الموهوم لوقوع الخلاف فيه مع أنه خلاف الواقع قطعا كما عرفت وكان عليهم التفسير عن هذا المرام بالفاظ غير موهمة بل هي صريحة في المراد واقعة في متون الأخبار مثل التنقيص والإسقاط والمحو والالقاء والحذف والطرح والسند فكل هذه التعبيرات مكررة في الروايات صريحة في وقوع نقص ما في ألفاظ الآيات نعم في كثير منها وقع التفسير بالتحريف لكن ليس المراد منه متفاهم العرف في أي التفسير والتبديل وان ذكره أهل اللغة معنى له أنها بدل المراد منه

مضاه اللغوي المأخوذ في أصله أي التفتيش لأن أصل معنى الحرف كما صرح به
 اللغويون الطرف والجانب والتزيين بتفصيل منه ومعناه الأخذ بطرف شئ وجانب
 منه وإبقا غيره في مقابل أخذ الشئ بجميع أطرافه والأخذ بطرف دون آخر هو
 عين التفتيش وجملة من موارد استعمال هذه المادة لا تحالون نقص أو انتقاص
 أو تنقيص ففي الصحاح رجل يحارف أي منقوص الحرف لا يقول له مال وفيه رجل يحارف
 بالفتح أي يحدود دخروم وهو خلاف قولك مبارك وفي القاموس حرف في ماله عرفة ذهب
 منه شئ وفيه الحرف الناقصة المهزولة وأحرف الرجل ناقصة فنزلها فيظهر منها ان
 في مادة حرف مأخوذ بزعم من المفتش كما في مادة جنين مأخوذ بزعم من الستر كالجن
 والجنون والجنين والجننة والجننة والجنون والجنات وبالجملة المراد من التحريف
 التنقيص لا غيره كما صرح به جمع من الأعلام وورد التصريح والتفسير به في بعض الأخبار
 منها الرواية في الفقيه قال الرضا عليه السلام: لعن الله المحرفين وذكر أنهم
 عرضوا حديث أن الله يترك ملكا ليه جمعة ورووه أن الله ينزل كل ليلة جمعة ففسر
 التحريف بتنقيص كلمة الملك واسقاطها والقائها
 ومنها رواية طب الأئمة دعا الصادق على المحرفين الذين عرضوا حديث النبي
 صلى الله عليه وآله في أهل بيت يأكلون لحوم الناس أي بغتابوهم ورووه في أهل بيت
 يدعون أكل اللحم بتنقيص كلمة الناس واسقاطها
 ومنها رواية ثواب الأعمال عن الصادق عليه السلام أن سورة الأحزاب كانت أطول
 من سورة البقرة وكان نقصوها وحرصوها فبطلت كمال المترادفين عن المراد الواحد

لدفع الأيهام إذا أخبرهم بغير بعضها بعضاً ويشير لك منها إلى مراد واحد باختلاف
 التعبيرات فبين عليه السلام أن المراد بالتحريف الوهم هو عين المراد من سائر مترادفات
 الصريحة أي التنقيص والالقاء والإسقاط والحذف وغيرها كما ذكر في سائر الأخبار فما
 هو المشهور في التعبير في المقام عن التنقيص بالتحريف ليس لأجل إيهامه مستكورا وإنما كان
 المعبر به من وجه التأني معذوراً لأنه قصد في تعبيره بصحة الهماء وزعم اللفظ المأثور
 المعبر به غالباً في المصدر الأول وفي ستون الأهمية والأحاديث لكن المراد من التحريف المبرين
 صريحاً فيها ليس إلا التنقيص كما مر وصرح به في الأحاديث كما أن المراد من الكتاب المنقوص منه
 ليس المصحف الموجود بل المراد هو الوحي الإلهي المنزل قرآناً فكان على المعبر بهما التصريح بالمراد
 منهما والإتيان باللفظ الصريح فيها لمنع الوهم والفساد
 الخلاف في أنه هل وقع التنقيص في الوحي الإلهي أم لا مع أنه ليس خلافاً في هذا
 القرآن الشريف كما ظهر ليس له ثمة عملياً أيضاً بعد بطلان مذهب الحشوية والرافضة
 واتقان الأمة على أن موضوع كتاب الله تعالى هو الموجود بين التفتين والأحكام له
 لا ما خرج عنه عالم يثبت نواتره فلا تكليف بالنسبة إليه أبداً فليست مسئلة
 التنقيص من المسائل الفرعية التي يختلف بها العمل وليس وقوع التنقيص وعلمه
 من العقائد الدينية المطاوع فيها الإعتقاد حتى يجب الإعتقاد بالوقوع أو بعدد الوقوع
 لأنه لو فرض أن ينقص بعض السور والآيات المنزلة في غير الأحكام عن هذا المصنف
 الموجود فلا يجب ذلك تنقيصاً في شأن الباقي منه وفي شرفه وإجلاله وإفضاله
 وأجازه وحججه وغيرها ولا يسلب بذلك حكم من أحكامه ولا ينزل به أثر من آثاره

فاعتقاد وقوع تنقيص ما بالنسبة الى غير الأحكام من أول الأمر ليس تنقيصاً في شأن هذا الباقي الموجود أو في جهاته الأخرى واعتقاد عدم وقوعه ليس مؤثراً للزيادة شرؤنه فالاعتقادات بالنسبة الى الباقي الموجود سميان وليست مسئلة وقوع التنقيص وعدمه من المباحث الكلامية أيضاً بأن يكون البحث في إمكان وقوع التنقيص وامتناعه إذ لا شك في أن التنقيص عنه عند جميع آياته والفاء بعض الآيات والسود منه في الكتابة أمر مقدور للبشر يمكن الوقوع عندهم وليس كالزيادة فيه ولو بجملة ذات إنجاز في امتناع وقوعها عن جميع الجن والإنس وان كان بعضهم لبعض ظهير الالانفس نظام الكلام ومزاياه الخارجة عن مقدراتهم أو لغيرهم وبغيرهم عنه فاحتمال الزيادة فيه مما يذمعه مرجح الآيات الشريفة ويمنعه العقل والاعتبار من مراعاة سائر المسلمين والفاء الأئمة المعصومين صلوات الله عليهم ولذا ما احتمل الزيادة فيه ولو بآية واحدة قصيرة أحد من المسلمين حتى الحسنوية ولا يحتملها إلا منكر القرآن المبين وأما التنقيص عنه وان كان محتملاً مقدوراً لا يحتمل أيضاً أحد من المسلمين العزلة لغير منين وقوع بعض أنواعه مثل التنقيص عن آيات الأحكام فانه عدم وقوعه ضروري مسلم عند جميع فرقهم ولا يعد أحد منهم حكماً الشيعي والشيخة من أحكام الإسلام ومثل التنقيص التقصيلي التعييني بمعنى تنقيص سورة أو آية معينة معلومة لنا غير ما بينه الفتيان حكومة بأنها من الآيات التاذلة فانه عدم وقوع التنقيص كذلك ضروري أيضاً بعد انقراض مذهب الحسنوية عند جميع فرقهم لأطباقتهم على أن كما يوجد في الخارج عن الفتيان ليس من القرآن ولا يحكم ما بأحكامه فأنحصر محل الخلاف بينهم في وقوع تنقيص شيء مما أنزل فرأنا وهو من غير آيات الأحكام إجمالاً أي التنقيص

٢

بإلا نعلم بشخص المنقوص بعينه في الخارج أو عدم التنقيص رأساً المحقق بالإتقان كما عرفت على عدم الزيادة وعلى عدم تنقيص الأحكام وعدم التنقيص الشخصي المميز وقوع تنقيص ما كذلك بعد الجزم بإمكانه وعدم انزعاجي له ولا اعتقادي كما ظهر ليس إلا فقيسة تاريخية والكشف عن القضايا المستورة التاريخية وإثبات الحقائق الواقعية فيها بما له من الطرق والحق مما يليق في سبيله بهذا الحج حيث أنه أعظم وسيدة لطالب الدين واليقين الذي به سعادة الدنيا والدين لأنه يستيقن بوجود الصانع العالم القادر الحكيم وتوحيد من الوقوف على ما جرت في القرون الخالية من فتناته وقدره على عباده ويستجيب المنافع ويحذر عن المضار بالإطلاع على ما تجاربه أهل الدنيا من الأضمار فيصير كأنه يمر بأعمارهم وسافر إلى ديارهم فعاشوا أحوالهم واستأثرهم وعاشهم كما هم وميز اليق والشيخ والسعي والعيادة فيتحقق بما فيه خلود ذكرهم الجميل ويتكلف في تحلية نفسه ورفقها بها عن كل قبيح ودرخيل غير ذلك مما يطيل فلا بأس بإجمال القول فيه والفاء التقصيل والنوض فيه بغير تطويل

المسئلة التاريخية لا يحكم فيها إلا كتب السير والتواريخ المعتمدة المسئلة ولا تحلوا ذلك الكتب غالباً من مخالقات في بعض خصوصيات واقعة واحدة بل بعضها متافق لبعض في بعض الخصوصيات بحيث لا يمكن الجمع بينهما بل يقطع بكذب أحدهما إجمالاً نعم قد يظفر المستدرج في تلك الكتب والتقص في أطرافها بقضية تاريخية وكلما يتبع في مقلان ذكرها من سائر الكتب لا يرى ذكرها أو لما ينافيها ويناقضها فيحصل الأطمينان بوقوعها وقد يظفر الفاحص للمأمل في تلك الكتب على اختلافها في بعض الخصوصيات بتفسيمة

واحدة موجبة أو سالبة فلا تلتزم بالجميع في الدلالة عليها مطابقة أو التزمنا
 لكننا منصفة في كل كتاب بخصوصيات مخالفة لخصوصيات في غير ولا يرى فيها ولا
 في غيرها ما يكذب نفس القضية وينفيها صريحاً فيطعن بتحقق هذه القضية الواحدة
 وأن لا يحصل له فلن يتحقق إحدى هذه الخصوصيات المتخالفة بل قد يحصل العلم
 بتحقق نفس القضية فقط إذا بلغت علة من أعينها من مؤلفي الكتب في كتبهم عدة
 التواتر المفيد للعلم لأن كل واحد منهم قد أخبر بنفس القضية لكنه مع فهمه
 خصوصيات مخالفة فتدعى تلك الخصوصيات لكونها خبر الواحد ويبقى نفس القضية
 خبراً بها من عدة بالغة حد التواتر فتكون متواترة لفظاً ان كانت مدلولاً مطابقتها
 ومعنى ان كانت التواتر بل قد يحصل العلم بالجامع أيضاً في عدة أخبار قليلة جداً
 غير بالغة حد التواتر ولا قريبة مع اختلافها في الخصوصيات اذا علم اجمالاً بصدد
 واحد غير معين من تلك الأخبار عن الإمام المعصوم عليه السلام فأتى هذا العلم الاجمالي
 الشائع بوقوع ما هو الجامع المشترك بين تلك الأخبار والعلم بصدد ما هو اخص مضموننا
 من الجميع فيفيد فآلة التواتر المعنوي من حصول العلم بالجامع وليس منه بل يسمى
 بالتواتر الاجمالي فكتب التواريخ والسير مع استئمال أثرها على اختلافات في خصوصيات
 أغلب القضايا التاريخية واضطرابات في مضامين رواياتها يمكن لطلاب الحقايق الاستفادة
 منها وتحقيق الحالة في القضية عنها باحدى الطرق المذكورة فلو ألفنا هذه الكتب
 وعز لناها عن الحكومة في القضية التاريخية مجرد وجود المخالفات والاضطرابات
 فيها لا نسد علينا باب معرفة أغلب تلك القضايا إذا العقل والاجتهاد والرأي

والاستبعاد معزولات في استنباط القضايا التاريخية والحكم بالوقوع واللاوقوع
 ليس الأمن وظائف تلك الكتب فترك الرجوع اليها ظلم عليها وعليها بتضييع حق حكومتها
 وتقصير ما تستفيد منها
 الذي تحقق من كتب التواريخ في كيفية جمع القرآن الشريف بحيث ما وجدت له نادياً
 صريحاً ولا مكذباً هو جعل ما شرحتها آتفاً من عدم كونه في عهد النبي صلى الله عليه وآله
 مجموعاً في موضع واحد كما هو اليوم وان كان في عهد النبي صلى الله عليه وآله مجموعاً بآياتها وسورها
 في حقل بعض الأصحاب والقرآن وكان جميع الآيات مكتوبات لكنها في قطعات متفرقات حافظاً
 ومن ان اوله من جمعه على تزيينه والقه بالمباشرة عقب وفاة النبي صلى الله عليه وآله
 كان أمير المؤمنين عليه السلام وجمعه مستودع عند أهله ثم اوله من جمعه تسبباً بما شرع
 زيد بن ثابت بعد وقعة اليمامة في سنة اثني عشر من الهجرة كان أبو بكر والجمع الثاني
 لمزيد بمعاونة بعض الأصحاب كان بأمر عثمان بعد سنة خمس وعشرين من الهجرة جموع
 كما هو اليوم والزم عثمان المسلمين وعلمهم على القراءة فيه وأعدم سائر المصاحف المخالفة
 معه في الترتيب والزيادة والنقص مثل مصحف عبد الله بن مسعود وابي بن كعب ومعاذ
 وغيرهما مما كان يوجد بعض نسخها الى قرون والذي تحقق باتفاق جميع الكتب من احوال هؤلاء
 الأصحاب الجامعين للمصاحف المذكورة بعد أمير المؤمنين عليه السلام انه ما كان احد منهم
 من أهل العصمة وأول النفوس القاه سمية المعصومة من الخطأ والزلل مطلقاً بل غاية ما يذكر
 في توصيفهم انهم عدواً يحترزون المعاصي عن علم طارئة وأما افتراضها جهلاً بالحكم أو الموضوع
 أولها أو نسياناً لأحدهما أو لهما أو خطأ بلاعه أو قهراً بلا ارادة أو اضطراً بلا اختيار فكلها

غير مضر بمذاهبهم ففتقنوا عدالتهم انهم جميعاً ما كانوا ممن يجحدون بآيات الله تعالى وهم
 مستيقنون ولا يلغون آية يعلمون انهما من القرآن وأما القائلون لا آية جهلاً أو نسياناً
 أو خطأ فلا يحدور فيه أصلاً فيفتح باب احتمال وقوعه وبه ينسد الطريق على من
 يدعى اليقين بعده وقوع تنقيص ما في سائر المصاحف التي جمعها سائر الأصحاب نعم
 اليقين بعدم التنقيص باق بحاله بالنسبة إلى ما جمعه أمير المؤمنين عليه السلام
 إذ قد ثبت في الكتب الكلاسيكية عظمته وطهارته بالبراهين العقلية القطعية والآيات
 الشريفة الإلهية والأحاديث القصيدة الصريحة فهو من أهل بيت آية التطهير ونفس
 الرسول صلى الله عليه وآله في آية المباهلة وباب علمه بحديث المدينة وحليفه
 المنسوب من قبل الله تعالى في يوم الضيعة وقد علمه رسول الله صلى الله عليه وآله تنزيل
 جميع الآيات الإلهية وتفسيرها وتأويلها ما هو باطنها حكماً ومقشاً بورها ما سخرها
 ومنسوخها مقدماتها ومؤخرها وعلمه أوصاف الحروف والكلمات وحدود السطور والآيات
 بدءاً وختماً وعدداً واسماً ولقباً وسائر أنواع علوم القرآن ونزول الآيات فيمن نزلت
 وفيما نزلت وفي أي شيء نزلت وفي أي نزلت في سهل أو جبل في سفر أو حضر وغيرها وعلمه
 أيضاً كيفية جمعها وترتيبها وسمياتها وتركيبها على ما نقلت به إرادة الله تعالى وحجرت
 ووقع عليه قضائه ودعت به رضائه في اللوح المحفوظ وأعلم به رسوله صلى الله عليه وآله
 ثم أوصى إليه بجمعه كما علمه فأفند أمير المؤمنين عليه السلام وصيته وما ردى هو عم
 عقبه وفات النبي صلى الله عليه وآله حتى جمع القرآن على تنزيله وعلى ما فيه رضي الله ورسوله
 وهو مصون محفوظ عند أهله

وأما في سائر المصاحف الأخر التي مر أركان التنقيص فيها من حيث هو والله ليس
 كما الزيادة في الامتناع فمع فرض كون الجامعين لها هؤلاء الأصحاب المحتمل في حقهم ولو كانوا
 عدولاً وأقرباً للخطأ والخطأ والفتاد والزلل يتأتى في جمعهم احتمال وقوع التنقيص
 بأية ما ولو جهلاً أو نسياناً حيث انهما عذران موجرهتان وحالان ملازمان لكل
 إنسان فالنسيان في جبلته والجهل ملازم خدمته من لدن خلقته والله أخرجكم
 من بطون أممها تكم لا تعلمون شيئاً فاحتمال الخطأ الجوزي في حق الجميع ملازم لاحتمال
 وقوع التنقيص في جمعه فضلاً عن احتمال ملحق الخطأ ومع احتمال التنقيص لا يبقى
 مجال لهوى اليقين بعده إلا أن يرفع احتمال وقوع التنقيص بحجة قاطعة كما
 ادعى من قوله تعالى أنا نحن نزلنا الذكر وأنا له حافظون بتقريب أن ما وعد الله
 تعالى بحفظه وهو حافظه كيف يسع للبشر تنقيصه خطأ أو عمداً لكن فيه
 أن البشر لا يقدر على ما يضاف حفظه وهو اعلمه وسلب وجوده والتنقيص
 الممكن وقوعه من البشر ليس إلا تركهم كتابته في المصحف وقرائته وهو يجمع
 مع كونه محفوظاً بحفظه تعالى وموجوداً عند أهله وقد فسرت الآية بذلك
 تلويحاً سيدينا الإمام الجنتي عليه السلام في احتجاجه على معاوية بقوله: ثم
 قالوا قد ضاع منه قرآن كثير كذبوا والله بل هو موجود محفوظ عند أهله وأوهن
 من ذلك دفع احتمال التنقيص بالاستبعاد بأنه كون يسرق آيات القرآن وينقص
 منه على رؤس الأشرار من المهاجرين والأنصار والحفظة والقراء في أطراف البلاد
 إذ مر سابقاً أن الاستبعاد ليس طريقاً إلى اثبات الوقوع وعدمه وبجهد استبعاد



بنياد محقق طباطبائي
نسخه ١٥٠/٤

الموضوع لا يقطع بالصدوم مع انه لا استبعاد فيه أصلاً نقضاً وصلاً كما قرر في محله
تفاصيلها اذ انكارية لا يطلع عليها الا جمع من المسلمين مع بعد العهد عن نزولها بعثة
سنتين ليس بأعظم من رفقهم نفس يوم الغدير الذي سمعه سبحانه القام المصطفى
المترقبين الى جميع الأقطار بعد مضي سبعمائة يوماً يزيد احتمال التقيص بما ثبت
في التواريخ من سيرتهم في الإثبات والتبني عنده جمع القرآن وما بسوا عليه في تأليفهم
له من مواضع الإتيان كما عرفت حكايته عن الباقر في من انتم اتبتموني في هذا المصحف
كلما ثبتت عندهم قرآنيته عن النبي صلى الله عليه وآله ووقع اختيارهم عليه والغوا
عالم يثبت عندهم قرآنيته وجه التأنيده ان نبوت القرآنية احض من القرآنية
المواقفية وبغير عدم الأخص لا يثبت عدم الأعم لعدم الملازمة بين العدمين فالذي
أضوه كما كان موجوداً في سائر المواضع كما لم يثبت عندهم قرآنيته ما ثبت عدم
قرآنيته أيضاً فيكون الملقى محتمل القرآنية ومنقوصاً عنه باختيارهم وما ادعاه
الباقر في من ان ما أضوه كان أمره دأراً بين ان يكون قرآناً منسوخ التلاوة او يكون
تأويلاً لا تنزيلاً فيه انه لا ينسخ بعد النبي صلى الله عليه وآله بالاتفاق وهو ما ينسخ
تلاوة شيء من القرآن في حيوته مع ان المنسخ ليس الا في الأمر والنهي والقرآن انه ما ألغى
من آيات الأحكام شيء حتى يكون اللفظ المنسخ تلاوته مع ان قوساً من علماء الإسلام
أنكروا نسخ التلاوة لعدم حكمته فيه كما حكاه الباقر في غيرهم قالوا ولو فرض اقتضاء
حانق الحلة عند القرآنية فخر بغيره انما نزل الآية عن حفظ القرآن من المسلمين ومحو
حفظه عن مصاحفهم لا ينسخ تلاوة الآية مع كونها في صدورهم ومصحفهم وأما دعوى

الفاتحة
في العبارة سقطت ولعل
الصحیح من سائر

ان الملقى كان تأويلاً لا تنزيلاً فلم يثبت عن نفس الجامعين ولو فرض ادعاءهم
ذلك لكان معارضاً بأدعاء ابن مسعود وأبي بن كعب وغيرهما من اتبصوه في مصاحفهم
بأنه قرآن لازم التلاوة ومثل عبد الله بن مسعود وابي ما كانوا اقصر باعاص من سائر
ولا سيما من زيد ثابت في معرضة علوم القرآن والأخذ عن النبي صلى الله عليه وآله كما هو
معلوم من تراجمهم حتى قال ابن مسعود أخذت من في رسوله صلى الله عليه وآله
سبعين سورة وزيد ذو ذواتين يلعب مع الغلمان كما في أمالي الطوسي وقال أيضاً والله
لقد أسلمت وكان زيد في صلب رجل كافر كما في الترمذي وبعد سقوط الدعوى لا يرشدنا
التاريخ الى دليل آخر استند واليه في اثبات الدعوى بل يصحح بأنهم أخذوا بالقرآن
والسلطة وضرب مثل عبد الله بن مسعود وضع حقه واعتدوا به في مواضعه عن
ضرب عثمان لعبد الله بن مسعود بأعداءه ان قال لا سيما وكل منهما جرحه فلا يعرف
مما فعله أحدهما مع الآخر ولذا في أحمد زيني دحلان قاله في فتح المبين انه وقع بينهما كلام
أوجب المهاجرة بينهما وكان كل منهما مجتهداً ما أجوراً في قوله لا لوم علي واحده منهما
أقول علي هذا فاحتمل قرآنية ما أضوه بات بحاله قد علم بهما من اتبها في مصحفه
كان مسعود لخالو ذهنه عن عقيدة الخلاف ولكن ما اثر الطريف المفيد للعالم في ذهن
من ألقاها لسبقها بصقيدة الخلاف التأشيرة من تسويل في النفس بأغواء الشيطان
واعقالاتها يراها عن الحق والعيان لما كان في قلبه من حب شيء أو بغض شيء بغضباً أو عناداً كما
لا يورث توأمة حديث الغدير يعلمنا في جملة من الأذهان ولذلك ما ثبتت عندهم قرآنية
مصحف أمير المؤمنين عليه السلام بعد جمعه وعرضه عليهم اتماماً للحجة فأعرضوا عنه وضاعوا

حفظهم ورشد لهم

وكان محمد بن سيرين يتفحص عنه ويأستف عليه ويقول لو أصيب ذلك الكتاب يوجد فيه علم كثير

قال الشيخ السعدي أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان المقيم (١) إن ما بين الدفتين من القرآن جميعه كلام الله تعالى وتزليده وليس فيه شيء اخر من كلام البشر وهو جمهور المنزل والمباقي مما أنزله الله تعالى تراها عند المستنطق للشرعية المستودع للأحكام لم يضع منه شيء وإن كان الذي جمع ما بين الدفتين الآن لم يجعله في جملة ما جمع لاسباب دعته له ذلك منها قد مورده عن معرفة بعضه ومنها ما سكت فيه ومنها ما عهد بنفسه ومنها ما عهد إخراجه وقد جمع أمير المؤمنين عليه السلام القرآن المنزل من أوله إلى آخره والله بحسب ما وجب من تأليفه فتقدم المأكي على المدني والمنسوخ على الناسخ ووضع كل شيء منه معرف صحفه إلى قوله غير أن الخبر قد صح عننا عندهم السلام أنهم أمروا بالقرآنة ما بين الدفتين وأن لا ينقلوا إلى زيادة فيه ولا نقصان منه حتى يقوم القائم عليه السلام فيقرأ الناس القرآن على ما أنزله الله وجمعه أمير المؤمنين عليه السلام وأما ما هو نافع قرآنة ما وردت به الأخبار من أرفق تزويد على الثابت في المصحف لأنهم لم تأت على التواتر وإنما جاء بها الآحاد والواحد قد يعطل فإنما يفقه إلى آخر كلامه الصريح في أن ما ذكرناه من تأييد احتمال وقوع تنقيص ما عن الآيات الإلهية قد تحققوا عنده من كتب التواريخ والسير

(١) في جوابات المسائل الشهيرة نسخة منه بخط الشيخ شرف الدين علي المازندراني كتبها حدود ١٠٥٥ في مكتبة الشيخ هادي آل كاشف الغطاء في الخيف الأشرف

وإنه جزم به وأرسله ارسال المسلمات وهذا النظر منه مقهور ومشكور لا بملاحظة جلالته وعظيمته وإنه كان استناد المتكلمين على الإطلاق دعوت التساد عن مثله في الأدوار والأفاق حيث ما ورد في حق أحد مثل ما ورد في شأنه عن الحجة المنتظر عليه صلوات الله الملك الأكبر من توصيفه في التوقيع الشريف بالولي المأموم بالحق العلي فهو وإن كان ملهما بالحق لكن لا يفهم هذا الرأي من ملهامة ولا نلقيها بالقبول من مهاباته بل نقدره لصراحة كلامه في أن الوجود بين الدفتين خارج عن حريم النزاع بجميع الجهات وإنما البحث في موضوع اخر غير الذي عبر عنه بالبإية واختار الله نزلت بقية لا توجد في هذا الوجود وتوجد في مصحف أمير المؤمنين عليه في قبيل من يقول بعد نزول غير الوجود ونسكركه لما نزل من اصابت الحق فيها استكسفه من كتب التواريخ والسير من نزول شيء اخر ما جعل في هذا الوجود ولا نعرفه بعينه وهو محفوظ مستودع عند الله ولا نزل هذه الإصابة راجعة إلى جهات الشخصية التي لا يباينها فيها أحد من ذور علمه ومهارته في الكلام وتبره في التواريخ والسير وغيرها بل نزل أن كل من بذل وسعه وجد في الطلب حقه بالتبع في الكتب والتفحص في أطرافها يرى الحق عياناً ويكشف له الأمر وجهنا حيث أن الفاحص كذلك يجد من الروايات والأحاديث ما يبيد زعمها عن حد التواتر وقد جمع أكثرها شيخنا العلامة التوري في فصل الخطاب وملك الأخبار وإن كانت فاقدة للحجة ومضطربة من جهات وكل واحد منها مخالف مع غيره في خصوصيات ولا يتجاوز بالنسبة إلى خصوصياته عن حد أخبار الآحاد ولا يثبت واحداً من تلك الخصوصيات ولا يترتب عليها أثراً أبداً

لكن يرى كل واحد منهما مشاركا مع غيره في الدلالة مطابقة او الترام على وقوع
 تنقيص شئ مما ترك قرانا فهذا المضمون المشترك فيه الذي يدل عليه كل واحد
 من تلك الأخبار الغير المعبرة بالمبالغة حد التواتر يكون متواترا مضمونيا فيثبت
 به قرينة الشئ المنقوص المجهول عينه لنا كما تثبت قرينة ما بين الدفتين
 بتواتره ومن هنا التواتر المعنوي يحصل العلم الضروري لكل من خلت ذهنه عن
 اعتقاد خلافه ولو لم يجد من تلك الأخبار ما يبلغ حد التواتر فلا محالة تجد فيها
 من الأخبار المعبرة علة يقطع بصحة واحد منها لا يجيزها عن المعصوم عليه السلام
 فيصير المضمون الأخص الذي هو مشترك فيه من مداليل تلك العلة مقطوعا
 صدوره عن المعصوم عليه السلام فيقطع بصحة وور الأخبار بوقوع تنقيص شئ
 مما ترك قرانا عنه عليه السلام للعلم الإجمالي بصحة واحدة مشتملة على هذا المضمون
 عنه والى هذا أشار شيخنا العلامة الخراساني في الكفاية باللفظ ودعوى العلم
 الإجمالي بوقوع التحريف باسقاط أو بتعريف وان كانت غير جلية كما يشهد به بعض الأخبار
 وليساعده الاعتبار الى آخر كلامه

قد نخص مما ذكرناه وثبت مما قررناه انه ليس بين المسلمين خلاف في كتاب
 الاسلام الموسوم بالمصحف الشريف الموجود بين الدفتين المضمون بحفظ اللغات
 عن كل شئ لانه ظهر ان من ضروريات الاسلام التي يجب منكرها خارجا عنه ان
 جميع ما بين الدفتين من الآيات الكريمة وحجج الهي منزلة الرسول صلى الله
 عليه وآله منها من لدن بعثته الى اوان رحلته قد وصل اليها بالتواتر اليه

وليس فيها بينهما غير الوحي الالهي لاسورة ولا آية ولا جملة ذات إيجاز
 وليس في تلك الآيات تغيير ولا تعريف وان خلاف بعض القراء في قرآتهم بزيادة
 حرف أو نقصها أو كلمة أو بدله ليس خلافا منهم في القرآن ولا ضرر فيه بعد
 ثبوت الاتفاق من أئمة المسلمين بجواز القراءة بكل منها ولو تسهوا على الأمة
 التي ظهر دخايم الأمة وقائمهم مجل الشايعك فرجه وسهل مخرجه.

وظهر أيضا ان أحد من المسلمين لا يلهوه بكلام القرآن أي شئ كان مما ذكر في
 سائر الأخبار الغير المتواترة من السور أو الآيات أو الكلمات ولا يعتد قرآنته
 ولا يجرى عليه أحكام القرآن ولا يترتب عليه آثاره الأمن كان في القرون الأولى من بعض
 طوائف الحشوية العاملين بكل خير واحد الحاكمين بثبوت القرآنية به والحمد لله
 على انقراضهم من بين المسلمين وظهور فساد مذهبهم فالقرآن الشريف الذي هو كتاب
 الاسلام وفات الآثار والأحكام محدود عند جميع فرق المسلمين بجموع ما بين الدفتين
 لا يعملون مع ما خرج من بينهما معاملة القرآن ولا يصدقونه به كما لا يدعون عن حكم القرآن
 ولا يشذون منه آية أو جملة مما بينهما خال زيادة فيه منفية باتفاق جميع المسلمين
 والنيقصة العينية أيضا منفية باتفاقهم خال وقوع بين المسلمين في كتابهم خلاف
 ياذري البصائر وأهل الإنصاف فزهل للمسلمين كتاب دينهم ما هو فيها بين الدفتين
 وأي مسلم تجاس بالقول بالتحريف في هذا القرآن الشريف أو انقص شيئا من شرفه
 وقدره وفضله أو أنكر إيجازه وحججه فإنه يعاقب سائته عما يقول الجاحلون
 المنكرون علوا كبيرا

وتلخص أيضاً أن البحث المعبر عنه بالتحريف المراد به التفتيش الجارى بين العلماء من الصدر الأول ليس بحثاً في القرآن الموجود بين الدفتين أصلاً وإنما هو بحث في موضوع آخر وتقريره أنه هل ترك على النبي صلى الله عليه وآله وحى إلهي على جهة القرآنية وهو غير موجود فيا بين الدفتين بل هو محفوظ ومذخور عند أهله إلا أنه أو ما نزله شيء آخر قرآناً غير هذا الموجود أصلاً والضرورة قافية بتوجه النفي والإثبات في هذا الخلاف لا مالا يوجد بين الدفتين المعبر عنه بالماضي كما مر نقله عن الشيخ المفيد ولا ربط له بالموجود بينهما أبداً وحيث أن بثوت نزول شيء آخر قرآناً مع عدم وجوده بينهما لازم مع وقوع تنقيص له إجمالاً عن الجامعين والقائلهم آياه في حال الجمع عمداً أو سهواً أو جهلاً لا يعبر عن دعوى النزول بالآزمة ويقال هل وقع تنقيص إجمالي عنهم أولاً وقيد جهة القرآنية في العنوان لبيان أن هذا البحث صغرى والكبرى وثبات مسلمة بين الطرفين حيث أن نزول وحى غير موجود بين الدفتين مسلم عند أهل السير ولا ينكرها أحد من طرف هذا البحث لكن يدعى أحدهما أن ذلك الوحي كان تفسيراً وتأويلاً ويدعى الآخر أنه كان قرآناً وتزويلاً كما أن تنقيص الجامعين والقائلهم لبعض الوحي المنزل مسلم عند الطرفين لكن يدعى أحدهما أن اللفظ كان تفسيراً والآخر يدعى أنه كان

إلا قال الصادق في الصحيح أن القرآن الذي جاء به جبرئيل إلى محمد سبعة عشر ألف آية الحديث الآخر من كتاب القرآن من أصول الكافي

قرآناً فالشبهة في المقام في الموضوع الخارجي والخلاف في تنقيص الفرد الذي وجد والمصادق الخارجي من الوحي المنزل على النبي صلى الله عليه وآله واللفظ عن هذا المجموع في حال جمعه وأنه هل كان تفسيراً فاللفظ لو كان قرآناً ثم أن بعض من سلم القرآنية يدعى أنه نسخت تلاوته فالنفي والأخر يبطل نسخ المتلاوة والبحث الصغرى والخلاف في أن الموجود الخارجي أي شيء هو لا طريق إلى تنقيصه ومعرفة الرجوع إلى أهل خبرته والاستدلال عن العارف بحقيقته فالرجوع في المقام إنما هو كلمات أهل السير والتواريخ ومداليل الأخبار والأحاديث كما مر بيانه مع ما يستفاد من مجموعها بالتواتر للعنوي أو الإجمالي من وقوع تنقيص شيء مما ترك قرآناً عن الجامعين لما بين الدفتين وليستخص بها ويصين أن الفرد الخارجي الموجود من الوحي إليه صلى الله عليه وآله كان قرآناً وأنه اللفظ ونقص ولم يدع بينهما وأما الأصول فلا يشخص وجود الموضوع الخارجي ولا يستعمل في تنقيص الموضوعات فلا وجه للتمسك بها في المقام والقول بأن مقتضى الأصل عدم وقوع تنقيص شيء مما نزل قرآناً كما حكاه شيخنا الصلاة النوري في فصل الخطاب عن بعض إذا لا يعين بهذا الأصل أن ذلك الوحي المنزل الذي لا يوجد في هذا المجموع لم يكن قرآناً بل كان تفسيراً كما لا يخفى وأوهن من ذلك دعوى حصول القطع بعدم وقوع تنقيص شيء مما نزل قرآناً وإن الوحي المنزل اللفظ كان تفسيراً جزماً فإنه لا طريق إلى حصول القطع بذلك إلا الرجوع إلى التواريخ والسير التي قد سبغها بالرجوع إليها يتبع

لا احتمال وقوع التقيص اجمالاً ابواب لكل ناظر وينقدح في النفس منها الشك
والإرتياب لكل ما هو ومع الشك والإجمال لا يبقى له عوى القطع بالعدم بحال
كل ذلك مع غرض العين بما يستفاد من مجموعها على ما تربيانه من التواتر المعنوي
أو الإجمالي من القطع بوقوعه ولذلك ما سمع هذه الدعوى من أحد من المحققين
مناصرين ولا فاضلاً كما سيبين

المعروف من أمما بنا في هذا البحث وهو التقيص الإجمالي قولان أحدهما القول
بوقوع تقيص اجمالاً بشي مما نزل قرأنا الانطباع بعينه وأنه مذخور عن أهل
لدلالة الأضداد المتواترة معنى عليه كما تربيانه وهو قول كافة من أدركهم من المشايخ
ولا أرى أحداً من الأصحاب يخالفهم في ذلك كما يأتي مشروفاً والقول الآخر الذي
يقال إنه للمقدماء أعني الشيخ الصدوق والسيد الشريف الرضي والشيخ الطوسي
والطبرسي وغيرهم وقوع التقيص لكن بالنظر الدقيق في كلامهم يظهر أنهم
ما اختاروا في محل البحث قولاً مخالفاً للقول الأول وما ذكره والتقيص الإجمالي ولا ادعوا
القطع بعدم وقوعه بل يظهر من بعض كلامهم موافقتهم لسائر الأصحاب على وقوع
التقيص الإجمالي وذلك لأن ظاهر كل من أنكر من أصحابنا وقوع التقيص أنه إنما
أراد من إطلاق التقيص ما هو أظهر فراده وهو التقيص العيني المعلوم منقوصه
تقيصاً لا بشي منه لا مطلق التقيص الشامل للإجمالي الذي في فرديته له نوع
خفاء بالمعنى الجرمي بمنقوصه عيناً وذلك لأنهم إنما أنكروا ما ادعاه مخالفوهم
وما كانوا يرون لهم مخالفاً غير الحشوية وأصحاب الحديث كما صرحوا به في عباراتهم

ومدعى هو أولاً ما كان الآ التقيص العيني بآيات أو سور مذكورة في
الأخبار فكانوا يدعون أنها قرآن ويترتبون آثار القرآن وأحكامه عليها عملاً
وأما التقيص الإجمالي الذي لا يرتب عليه أثر عملي فما كان محل دعوتهم وما كان
لهم نظر إليه فهو أولاً الأصحاب القدماء المذكورون قد وافقوا سائر المسلمين
في انكار التقيص العيني الذي هو مدعى الحشوية وليس انكارهم وتقيصهم ناظر
إلى التقيص الإجمالي أبداً فالشيخ الصدوق بعد تقيصه قرآنية غير ما في الدفتين
تأني سائر الأخبار وجوابه عنها يحمل ما فيها على الوجه القرآني وبأنها نظير
الحديث القدسي وليس قرآناً قال ما لفظه ولو كان قرآناً لكان مقروناً به وموصولاً
إليه غير مفصول عنه كما كان أمير المؤمنين عليه السلام جمعه فلما جاء به
فقال هذا كتاب ربكم كما نزل على نبيكم لم يزد فيه حرف ولم ينقص منه حرف فقالوا
لا حاجة لنا فيه عندنا مثل الذي عندك فالصرف وهو يقول فبنذوه ورآء ظهورهم
واشتر وا به ثمناً قليلاً الخ فهو بعد رده على الحشوية بما تبيح بان الذي كان
موصولاً في جمع أمير المؤمنين عليه السلام كان قرآناً وقد بنذوه ورآء ظهورهم
والتفوا بما عندهم الموجود بين الدفتين وهذا هو عين التقيص الإجمالي الذي وقوعه
فإن ما في جمعه عليه السلام إن كان كلمة عين ما هو الموجود بين الدفتين فما بنذوا
شيئاً من القرآن ومن ذلك يظهر أن كل من التزم بنذهم شيئاً من القرآن فهو قائل بوقوع
التقيص الإجمالي وإن لم يصرح به أو التزم بعبارة التقيص العيني

وأما السيد الشريف الرضي علم الهدى المبالغ في تقيص التقيص في المسائل الطرابلسية

مقاله بغير...

فكلامه أصرح في أن مراده نفي التتقيص العيني وانكاره حيث أنه صرح بأن المخالف ليس
 إلا الحشوية وأصحاب الحديث وهم المدعون للتتقيص العيني بالآيات والسور المذكورة
 في أخبار الأئمة فانكر عليهم السيد أشد الانكار وردهم بأن مستندهم أخبار أئمة
 ضنية فلا يرجع بمنكرها عن المقطوع به تحت يميني لا يلصق هذه المقنونات بالقرآن
 المتواتر عن النبي صلى الله عليه وآله المقطوع صحته وأما التتقيص الإجمالي فليس
 في كلامه تصريح أو ظهور في نفيه بل ليس كلامه ناظر إليه لأنه مسوق للإنكار
 دعوى الحشوية وهذا المنكير منه في محله بانقائه جميع المسلمين كما مؤمن تأكيده
 لهذا الإنكار بدعوى أن هذا القرآن كان مجموعاً عاماً وفقاً في عصر النبي صلى الله عليه وآله كذلك
 ليس بسدياً لمنافاة طاعته بالتواتر المعنوي من الأخبار والسيران الجمع في موضع
 واحد وعلى الترتيب الذي عليه اليوم إنما حدث بعد رحلته صلى الله عليه وآله مع أنه
 ما استند في هذه الدعوى إلا ما ليست دالة على مدعاها ولا حجة عنده لكونها
 أخبار أئمة إلا الإيضاح أن نسبة القول بنفي التتقيص حتى الإجمالي منه إلى علم
 الهدي خلاف الإيضاح بعادته ما ستر على عقيدة بل أعلن بها في زوايا كلماته ففي
 كتابه المشاف في إمامه عند ذكر المطاع عن عده من عظيم ما أقدم عليه عثمان أن حمله جميع الناس
 من

إمامه قال في المشاف في السنة المطبوعة سنة عند ذكر مطاع عن عثمان ما لفظه ومن ذلك أنه أقدم
 على كبار الصحابة بما لا يعجز عن إقدامه على ابن مسعود عنده ما عرق المصاحف ثم ذكر إقدامه
 على عثمان حتى فسق وإقدامه على أبي ذر ونفيه إلى الربيعة إلى قوله ثم عظيم دليل أصل السنة
 كان هكذا ثم من عظيم ما أقدم عليه جمعه ما أقدم عليه من جميع الناس على قرآنة زيدا وإصراجه

على قرآنة مصحف زيد وجهه الإمام وابطاله سائر المصاحف واعدادها فان
 السيد المرتضى قد لو كان عالماً بأنه لم يكن شئ مما انزل قرآناً في جميع ما أبطه عثمان
 مما كان موجوداً وتاباً في سائر المصاحف وكان معترفاً بأنه إنما أعدم وأبطل
 غير القرآن وأبقى القرآن بما أمه وكماله بلا نقص شئ ما منه ثم حمل الناس عليه بما كان
 من الواجب عليه حينئذ أن يصعد هذا من مناقب عثمان ووضاؤه حيث أن الذي
 أبقى القرآن الكامل التام للمسلمين والغنى ما كانوا يلصقونه بكرامته فقد السيد
 هذا الإبقاء والإلقاء طعناً عظيماً عليه مع علمه واعترافه بما مر وما يكون لعدم تميز
 بين المنقبة والمنقصة حتى عد المنقبة منقصة جهلاً بها أو لتجده بطعن
 البرئ والإفراء عليه وإشاعة الفاحشة في المسلمين عدناً وغير ذلك من
 الخيانات بالذي أيفرضي عاقل أن ينسب إحدى هذه الأمور إلى مثل علم الهدي ونكسفة
 لكل عاقل من هذا الطعن الواقع منه كذلك في المشاف أنه ما كان عالماً ولا جازماً
 ولا معترفاً بعدم وقوع التتقيص الإجمالي بل كان عالماً بوقوعه أو محتملاً له وإن مراره
 من نفي التتقيص في المسائل الطرابلسية ما كان إلا نفي التتقيص العيني الذي
 تدعيه الحشوية وأما التتقيص الإجمالي فما أراد من إطلاق كلامه نفيه ولا إنكار
 وقوعه لأنه يدل طعنه المذكور على أنه ما كان في عقيدته قاطعاً بوقوع التتقيص

المصاحف وابطاله ما شك أنه منزل من القرآن وأنه ما أخذ عن الرسول صلى الله عليه وآله
 وآله وسلم ولو كان مما يسوغ مسبق إليه الرسول ولعله أبو بكر وعمر وذكر الشيخ الطوسي
 بهذين ما ذكره السيد في تلخيص المشاف كما سنذكره .

الإجمالي أو محتملاً له وجوز الوقوع وعلى التقديرين فظنه وارد على ما عين
 مصحفاً للفحاشية شيئاً مما ثبت في سائر المصاحف لأن الملاحية ما دام لم يثبت
 عدم قرآنيته ولم يعلم بأنه ليس من القرآن فلا محالة يدور أمره بين أن يكون قرآناً
 أو محتملاً للقرآنية وأياً منهما كان لا يجوز الإلفاظه وإبطاله وإعدائه بل صريح لفظ
 السيد في الشافعي أنه ابطال بأمره ما شك أنه من القرآن كما نقلناه في الهامش
 وكذا لك الشيخ الطوسي مع مراعاة كلامه في أن المخالف هم المتكلمون بالأخبار الآحاد وأنه ينبغي
 ما يأتونه من التنقيص العيني المذكور في الأخبار لكونها آحاداً أصح أيضاً في تخصيص الشافعي
 بثبوت هذا الظن وهو ابطال ما شك في قرآنيته ويظهر ما بثوته عند أنه
 ليس منكم للتنقيص الإجمالي كما ظهر أنه لا ينكر الشيخ المتكلمه واستدل المرتضى
 وهم القدماء الذين صرحوا بنفي التنقيص ومرادهم نفي العيني منه لا الإجمالي ومن
 اتقاه سائر الأصحاب على ثبوت هذا الظن يظهر أنه ليس فيهم من قطع بعدم
 وقوع تنقيص شيء مما ترك قرآناً ومن أنكر التنقيص الإجمالي رأساً بل هم بين
 قاطع بوقوعه لثبوت قرآنية المنقوص الإجمالي عنده بالسوا والاعتقادي كما مر
 وبين من يحتمل وقوعه لأن المنقوص يدور أمره عنده بين أن يكون قرآناً أو غير
 قرآن فهو محتمل تنقيص شيء مما ترك قرآناً فظهر أنه ليس فيما بين الإمامية من القائلين
 والمتأخرين من ينكر وقوع التنقيص الإجمالي ويدعي القطع واليقين بعدم وقوعه
 وهذا مراد العلامة المتكلم المفسر الفقيه النسابة المولى أبي الحسن الشریف
 القمي في الإصغرية في الفروي الجدل الأعلى من طرف الام للعلامة صاحب الجواهر في كتابه

العلامة صاحب الجواهر في كتابه

مرات اللزوم ما قوله أنه الشريف رأي التنقيص الإجمالي من ضروريات مذهب
 الشيعة يعني أنه لا ينكر أحد منهم بل ما يند عن بوقوعه أو يظنه أو يحتمله
 لأجل بل لا يزال ينقدح هذا الإحتمال في ذهن كل من لا يتعسف في المقال و
 يتعسف للحق في كل حال إذا المعنى النظر فيما ورد في التواريخ والسيرة بدو
 نزول الآيات من قبل البعثة إلى الرحلة وجمعها بعد الإرتحال في المصاحف إلى
 الجمع الأخير في عصر عثمان كما عليه اليوم وتفظن لكيفية جمع المصاحف وصدره
 عن من لم يبلغ رتبة العصمة الإلهية والظهور عن الرجس والدنسية
 ولم تنف عنه مقتضيات الطهارة البشرية من وقوع الخطأ والغلط والزلة
 والعيب والسهو والنسيان عنه في أمور حتمية في النقل والرواية والإجتهاد
 والدراسة، وكون الجامع بعد سلامة تحكوماً بالعدالة في قول عمر لا يقتضي
 مزيد من عدم الإقتحام في الكبار وترك الإصرار بالصفاء عن علم وعمد وأمام الجهل
 بالحكم أو الموضوع أو بهما عمداً أو خطأ والنسيان كذلك للحكم أو الموضوع أو لهما
 فهو في تلك الأحوال معذور في الإقتحام في الكبار الذين الآ في بعض ما استثنى وأما
 لو لم تثبت العدالة رأساً أو زالت عنه فأحتمال العجز يزيد على المحتملات
 وبعد التظن لبواعث هذه الاحتمالات فإن لم ينقدح في قلبه شيء منها
 وبقي قاطعاً بعدم تنقيص شيء مما ترك قرآناً لا عمداً ولا جهلاً ولا
 سهواً لا غفلة ولا غلطا فزاد مختلطاً أو مغلطاً نعم القطع بعدم النقص
 بالنسبة إلى مصحف أمير المؤمنين عليه السلام في محله لأنه المعصوم من

كل زلية من الولادة الشهادة والمظهر من كل دنية بانقافه جميع الامة
 كاتب جميع ما اوحى الي النبي صلى الله عليه واله وباب علمه عنه من كافة
 تلك الايات بكلماتها وحروفها وجميع ما يتصل به بكل آية منها من اذواع
 علوم القرآن وادى اليه كل ما استفادته صلى الله عليه واله من علم الله تعالى وعرفه
 كيفية جمع ايات القرآن وسوره والترتيب المرعي بين الايات وبين السور
 والحدود التي جعلها الله لهما بدوا وضمنا وتقدما وتأخيرا على ما اراده الله تعالى
 واختاره وجرت عليه قضائه في كتابه وتعلقت به مشيئته في العلم الإلهي
 المستور في النوع المحفوظ وأرضى اليه بجمعه فبادر الى انفاذ وصيته وما
 ارتدى عقبه وفاته حتى جمعه والقه بحروفه وكلماته وصدود سوره واياته
 تاما كاملا كما علمه وعينه على مراد الله تعالى ومرضاته ومشيئته وختاره وعرضه
 على الامة لئلا يتلوا بالخذلان فأعرضوا عنه ومارزقوا منه الا الحرام مع الله
 عليه السلام أخبرهم بقوله الصادق انه ليس فيه زيادة حرف ولا نقص حرف فقلنا
 عدم التنقيص فيه من اخبار المعصوم عليه السلام به كما ان التنقيص الإجمالي في غير
 مصحفه مع كونه ملكا في نفسه وعقل المشورت على جرى العادة الإنسانية
 والطبيعة البشرية الغير المعصومة من الخطا والزلل بحيث لا يمكن لعامل الجرم بنفيه
 انما تطعن بوقوعه من اخبار المعصوم عليه السلام الذي وهبنا بالتواتر المعصومي
 والعلم الإجمالي وليس للبشر طر ليد يوصله العلم بشيء أقوى من اخبار المعصومين
 عليهم السلام الذينهم معادن علم الله وحمة وحرارة حكيمته والحمد لله الذي جعلنا

مما لا يقول بغير علم بتوحيده ابتاعنا لهم والأخذ عنهم قال أمير المؤمنين عليه السلام
 يكمل لا تأخذ إلا عننا تأخذنا ونفختم الكلام محمد من هذا الدين الاسلام وحبانا
 بفصل الخطاب المترق عن وقوع خلاف فيه أو تحريف أو ارباب وأرشدنا في محل
 الخلاف الى رفض التعصب والإعتساف والأخذ بسنة الإنصاف من الجزم
 بأن بقیة ما تركه المنذور عند الأطهار قد وضعت عنا الهام الأثار ليجبها عن
 الأضمار الى أن تظهر بظهور صاحب الدرر على الله في الفرج وجعلنا له من الأنصار
 وصلى الله عليه وعلى آله وأبائهم ما كرم لليل والزهاد وان جميع تلك الآيات
 المجموعة الموجودة بين الدفتين المتواترة عن النبي صلى الله عليه وآله كلها
 بعينها موجودة في مصحف أمير المؤمنين عليه السلام للثقل على ترتيب النزول وعلى
 ما اختاره الله تعالى وأمر به الرسول صلى الله عليه وآله لا على الترتيب الموجود
 الذي اختاره بعض الأحناب - أي أصحاب النبي - واستحسنه الباقر بن بارانهم واجتهادهم
 بعد الارتفاع عما رتبته أمير المؤمنين عليه السلام بسعوى عدم الحاجة اليه معترفين بعدم
 استنادهم في هذا الترتيب الى تعليم النبي صلى الله عليه وآله وبقيته وأرشداه
 ودلالته ومعترفين بعدم صدور هذا الجمع عنهم بايضاؤه وأمره او اذنه واجازته
 بل بسعوى حب الدنيا وحفظ الكتاب المبين بأسره والجمع القرآن واستبدوا بترتيب
 كذا لك إجهاد اغنهم بأن كتاب الله تعالى عني عن رعاية الأرباب والانسجام ومنه
 عن عنایات خاصة بنظم عمل الكلام وأسلوب القضايا والأحكام او سوره حكه
 وأمثاله وقصصه أو ترتيب سوره وآياته وحكاياته وخطاباته أو تعيين

ما يليه بفتحته وطاقته ويستحسن في خطبته وديباجته وغير ذلك مما يراعيه
 كافة الخطباء والمكلمين وجماعة الكتاب والمؤلفين واعتقادهم بأنهم ما كان على الله
 الأثرال الآيات وما فرغ عن الإتيان خوف من سائر أمور الخلق والعباد بها الجونه بحسب الرأي
 والإعتماد وكما اعتقدوا قبل ذلك بتقويين ما هو أعظم من ذلك اليهم من نصب الخليفة
 واختيار الإمام اذ يوقع اختيارهم على غير أهله هدموا أساس الإسلام وأما بوجوع
 اختيارهم على غير ترتيب الترتول وان خالفوا مرادات الله تعالى في نظم كتابه وترتيب
 كلمته حفظوا أساسه وجمعوا بين الدفتين نفس مواد تلك الآيات الإلهية التي هي
 القرآن المتواتر بعينها وبصورتها الشفوية باستثناء ما عدنا بقصمه إجمالاً بالتواتر
 المعنوي أو العلم الإجمالي عن المصحف المنقول عن أهل البيت عليهم السلام الذي فيه
 تمام ما نزل قرآننا على ما أراد الله تعالى من النظم والترتيب وقد كان ابن سيرين
 يتأسف عليه ويقولون أنه لو أصيب بوجد فيه علم كثير ويحق لكل مسلم أن يتأسف
 بآين سيرين في الأسنى ويتأوه على وقوع ما جرى ويحسّر لمرانه عما في ذلك
 الكتاب من أنواع المعارف والعلوم وأنوار الهدى وينتظر الفرج بحضور ذلك المستور
 عن الأبصار وظهور مهدي الأل فاته الأعمال لقوله صلى الله عليه وآله أفضل
 أعمال بني إنتظار الفرج اللهم مجل فرجه وسره وزجه واجعلنا من أفضاره وأعوانه
 وخدامه ومقوية سلطانه صلوات الله عليه وعلى آباء الطاهرين المعصومين
 والحمد لله رب العالمين

فرغ من تصحيحه كاتبه الجاني محمد حسن بن علي المدعو باقا بزرك الطهراني

أوائل الأيام المعلومة من سنة ثلاث وخمسين وثمثة وألف سنة
 قد فرغت من استساخ هذا الكتاب على نسخة بخط السيد مهدي
 بن السيد أحمد الطباطبائي الدماوي وعليها تصحيحات وزيادات بخط المؤلف
 في الثامن والعشرين من شهر محرم الحرام سنة الثامنة والثمانين بعد المئتمنة والالف
 وأما للعبه الفاني والمذنب العاصي علي بن موسى الدبستاني الخفي عفا الله عنه وعن والده



مكتبة المحققين الطباطبائيين



بنية محقق طباطبائي
 نسخه ١٥٠/ع